وجه ذلك ان الخروج لصلاة العيد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة لصلاة الفجر فكما لا يصلي بعد الفجر نافلة يفوت بها صلاة العيد فلا يصلي قبلها فيفوت بها بعد ما في حنثية ان يكون ذلك ذريعة للكراهة اي لبيع القارئين بعدم صحتها لخبر ابدأ بالامام فلم اصل كما يقال على من هذين يجري في النفل قبلها وبعدها في المسجد مع انه لا يكره ذلك فيه لانا نقول لا نسلم ذلك اذ المسجد يتهيأ تحيته وتوقي وقت النهي عن ذلك فيه بخلاف المصلى اما جواز ذلك بعدها في المسجد فلانه يندب حضورها لصلاة الجماعة في المسجد فتأمله لما في الصحيحين الخ هذا الدليل لا يناسب خصوص الكراهة

لكنه يكره اي بل يندب عند ابن القاسم وقال ابن حبيب يكره للمصلي وغيره اي مطلقا ويجب ويتنفل بعدها لا قبلها ويمنع بعضهم التنفل يوم العيد جملة اي الزوال والمعتمد من ذلك كله كلام ابن القاسم ويستحب الترجيع للداخل في علة ذلك يقتضي ان الصد فة بين الطريقين وقيل تتعين له الطريق التي خرج معه اي مع نفسه عند اذ اكان بلده كبيرة وكان له اضحية احترازا عن المزية الصغيرة فلا يندب له اخراج ضحية لهم غالبا بل يجب وان لم يخرج اضحيته فيجب بعده اي اذا علموا فيجوز فهو جواب شرط حذف الموت فاذا ذبح احد قبله لا مفهوم له وكذا الذي ذبح معه قال بعضهم انه يجزئه هذا المعمول الشيخ التي في الاحرام فمتى ابتدأ الذبح قبله لم يجزه ختم الاوداج والحلقوم قبله او معه او بعده وكذا اذا ابتدأه معه فلما وكذا اذا ابتدأه بعده وختم معه او قبله احتياطا اذا ختم بعده فيجزي ويجب اي ندبا يخرج الخ اي بدل جميع ابدانها بيتة مزكما المكروه كما في المزني اي وان اخطأ في الحمام ومثلهم في ذلك من لا امام لهم ويجزئ ان لا جمعة افراد امام اليه اي بكونه يجزي عليه خبر ابدأ بي الامة اليوم فذبح قبله فانه يجزيه وعد بعضهم المتوسط بالمدينة كذلك لانه الذي يأتي لصلاة العيد منه وان بعد فانه لا يلزمه تباعه لا الحق تبع للصلاة وبعد اي واضح في البلد الذي لها خطيب فقط واما في مثل معمورة ينبغي ان يخرج اول امام من ابواب الحارة الى حارته التي يسكن

لاذ

لاذ حارة منها من بلد امام الصلاة المعيد المختلف فيها اي الذي يصلي خلفه العيد ويتبع امام حارته المكان بها وان صلى خلف غيره في غيرها وفيها كجمعي نائب عنه بها اذ امام المحلة مستخلف بالفتح عن الامام او نائبه اي امام الطائفة وهو الحاجي فيلزم غيره اهل بلده كلهم الذبح فيما يظهر واعلم ان هذا الخلاف ليس حقيقيا لان صاحب هذا القول وهو الحاجي قائل بالمطلقية او مخرج عليه المصلاة وصاحب القول الاول وهو ابن رشد لا يقول بعدم اعتبار امير المؤمنين والراجح الاول وهو لزوم الصلاة في تعدد اختلافهما كما في شيخ الشيخ الزرقاني ولينظر لم نهاي في خروجه بيوم منه انه لا يكره قبل الخروج وهو المشم ويقابله يندب ويدخل وقت التكبير بغروب الشمس ليلة العيد وعليه فعل اهل الاريافي سواء خرج قبل طلوع الشمس بل نقل بعضهم ان الذي لمالك في المبسوط انه يكبر من انصراف صلاة الصبح ابن عبد السلام وهو المأخوذ به لا سيما في الاضحى حقيقيا للشيخ لاهل المشرق لانه ذكر الخ فاك في ظاهر قوله لانه ذكر انه لا يفعل قبل حل النافلة وهو خلاف ظاهر كلام خليل في مختصره وما تقدم وهذا الذكر اي التكبير غير محدود عند مالك اي بغير معين عنده مالك فقد سأل سحنون ابن القاسم هل عين مالك التكبير فقال لا هاي بغير معاني من حيث الصفة واستحب الخ مقابل قوله غير محدود عند مالك تكبير ايام التشريق اي يذكر في خروجه التكبير الذي يفعل ايام التشريق دبر الصلوات عنده وقد بينه ميارة بقوله واختار ابن حبيب اذ يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ولله الحمد في ما هدانا الهم احفظ لك من الشاكرين اه يكون خروجا اي لندب كما اذا حلم الخروج المندوب وحكمة الجهر به ايقاظ الغافل وتعليم الجاهل فعناه انهم مثل الامام الخ وكبر كل واحد وحده في المصلى وكبر في جماعة لانه بدعة قاله ابن حبيب افترق الناس بالكثير وان قل فقيل يحضر اي يحرم الحاسبي وابي بكر ابن عبد الرحمن اذا رأيت احدا يحافظ التكبير وسألت اجابة الاخرى فسيأخذ ذلك فقالا انه لحسن ثم قالا قلت واستحسن الناس هذا ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)